العمران الديمقراطي في العراق (2-1)
الدولة الشرعية

ميثم الجنابي

إن الأساس الضروري للعمران الشامل في العراق يفترض أولا وقبل كل شيء تجسيد ماهية الدولة شرعية أو الدولة البديلة. فهي المقدمة الضرورية والضمانة الفعلية لطبيعة ومجرى التطور اللاحق. وعليها يتوقف بصورة حاسمة مضمون وآفاق وتوتر المقدم للنشوء في العراق، لاسيما وأنها العضلة الجوهرية لتاريخه المعاصر، وأس أزمته البنيوية الشاملة.

إن ظهور الدولة العراقية "الجديدة" في عشرينيات القرن العشرين لم يكن فعلا أصيلا وتلقائيا، من هنا كثرة عقدها المتناثرة فيما يسمى بضيفياء مكوناته القومية والطائفية والدينية. وهي ضيفياء لا قيمة لها ولا وزن بالنسبة لتاريخ العراق ككل. وذلك لأنها كانت وما تزال نتاج للأزم لانحطاطه التاريخي لطويل بعد سقوط بغداد في القرن الثالث عشر وما تبعه بعد ذلك من مرحلة "القرون الظلمة"، أي كل ما أعطى لعناصر التخلف قوتها الخاصة في ظل السيطرة البريطانية والحكم الملكي.

فقد كان الانتداب البريطاني والحكم الملكي انتاج لتركيب للضعف البنيوي لهائل للعراق عند مشارف الربع الأول من القرن العشرين. وهو واقع وجد انعكاسه في شكل ومضمون الدولة العراقية الحديثة، باعتبارها دولة بلا نموذج. من هنا نهايتها الفاجعة عام 1958 واستمرارها الأكثر تخريبا بعد ذلك في سلسلة مخزية عام 2003. بعبارة أخرى، إن معاناة القرن العشرين وبلاته القاسية في مختلف البلدين لم تترك غير رواسب لا قيمة لها بالنسبة لبناء الدولة العصرية. بمعنى أن العراق قد عاش قرنا من الزمن بلا تاريخ أي بلا تركيم حقيقي بالنسبة لبنية الدولة. وهو واقع يشير إلى فقدان الزمن الحديث للعراق من مضمونه التاريخي. وهو الأمر الذي جعل من "تجاربه" السياسية المتنوعة في بناء الدولة فعالا لا قيمة لها. لأنها "تجارب" كانت تنسج وتمسخ حقيقة الدولة العصرية. مما يعطي لنا إمكانية القول، بأن العراق لم يعش بعد منذ ظهوره الأخير في القرن العشرين، حقيقة الدولة ومؤسساتها.

وإذا كانت الأحداث التي رافقت سقوط الدكتاتورية الصدامية قد أغلقت فصلا كاملا من تجارب لجمهوريات، كما سبق وأغلقت لجمهورية قبل ذلك فصل الملكية، فان المهمة الآن تقوم في تجاوز تجارب الملكية والجمهوريات، باعتبارها تجارب فاشلة ولا قيمة لها بالنسبة لبناء مؤسسات الدولة العصرية. وهي حقيقة تضع أمامنا السؤال لجوهري المتعلق بآفاق وكيفية بناء الدولة العراقية.

فإذا كانت الملكية والجمهوريات الأربع السابقة كيانات بلا مؤسسات دولتية، وزمن بلا تاريخ، وتجارب هي أقرب إلى رواسب لا قيمة لها بالنسبة لوعي الذات القومي والثقافي، فان البديل الواقعي والعقلاني يفترض نفيها الشامل. ولا يحتوي هذا الوقف على نظرة عدمية أو تأسيس جديد للذهنية الراديكالية. على العكس! إن التمعن الدقيق والعميق بتجارب العراق المعاصر في بناء الدولة يبرهن على ضرورة وضع حد للخروج على تاريخ بناء الدولة في العراق منذ ظهوره الجديد في القرن العشرين. بعبارة أخرى، إن المهمة تقوم في وضع أسس جديدة لتاريخ فعلي للدولة العراقية العصرية. وهي أسس ينبغي أن تنطلق من مهمة التحرر من ترك الملكية والجمهوريات الأربع السابقة. والشروع في بناء الدولة الشرعية. ذلك يعني أن الجدل لا ينبغي أن يدور حول الملكية والجمهورية والنظام الرئاسي والبرلماني أو ما شابه ذلك، بل حول كيفية بناء الدولة الشرعية ومؤسساتها العاملة من اجل ترسيخ قواعد النظام الديمقراطي وأسس المجتمع المدني. وبالتالي، فإن المهمة الكبرى التي تقف أمامنا بهذا الصدد هي العمل من اجل وضع مقدمات تاريخ الدولة الحديثة بشكل عام وتاريخ الدولة العراقية الحديثة بشكل خاص. بمعنى التفكير في وضع أسس المشروع الجديد للدولة.

فمن الناحية النظرية والعلمية لا يمكن لأي مشروع أن يتجرد من الواقع وتاريخ الإشكاليات القائمة فيه. وهي حقيقة تنطبق على واقع العراق وتاريخ إشكالياته المختلفة. الا ان تاريخ العراق في مجال الدولة ليس فيه تاريخ حقيقي. إذ انه يخلو من فكرة التركم في مكوناتها الشرعية والحقوقية والديمقراطية. بينما أدت سياسة التوتاليتارية البعثية والدكتاتورية الصدامية إلى محق كل ادراجه الأولية في مؤسساتها. وأصبحت "دولة بلا مؤسسات" أي مجرد رخوفاشة هشة يحرسها "حرس جمهوري" و"قوات خاصة" و"فدائيون" و"شرطة سرية" وما شابه ذلك من أدوات قمعية، سرعان ما تحلت وتلاشت كما لو انها لم تكن. وهي حقيقة اكثر مما هي واقع. مما يفترض بدوره الانطلاق من واقعية البناء العقلاني للدولة. وذلك لأننا لا نقف أمام قضية فكرية جدلية، بل أمام واقع بناء تاريخ للدولة الحديثة في العراق. وهي مهمة ليست صعبة جدا، خصوصا إذا أخذنا بنظر الاعتبار أن تاريخ العراق المعاصر لا معاصرة فيه بالمعنى الدقيق للكلمة.

إن لتعقيد الأكبر في بناء الدولة الحقيقية في العراق يقوم في كيفية التوليف بين بناء الدولة الشرعية ومعاصرة المستقبل فيها. وهي مهمة يمكن انجازها من خلال مشروع "البحث عن الأوزان الداخلية للدولة الشرعية في العراق". وليس التصدير بالأوزان والذي، كان في الوقت نفسه رئيسا البلدية مدينة (ليل) في شمال فرنسا، فيقول. "عندما غادرت مقر رئاسة الوزراء، قالي لم أعرف إلى أين أتوجه. فأنا لا أملك مكانا للسكن في باريس، وما كنت وقتها راغبا في العودة حالا الى مدينة ليل، لأني كنت أخشى أن أجد صعوبة للتأقلم من جديد مع هذه المدينة. ولم تحل المشكلة الا بعد أن تم العثور على شقة استأجرتها في باريس قضيت فيها الشتاء بأكمله وأنا أتجول في شوارع الدينة، رداء على تحيات الناس الذين التقيتهم أثناء سيري في الشوارع. وبعد ذلك خدمت مطلبا للحكومة لكي تسمح لي بالذهاب إلى مسيج تابع للجيش، الذي وكبت على الذهاب إليه باستقلام. وفي مباهدا للسيج عسات هموهي السابقة كلها، وفيه علمت حفيدالي على السباحة. وهكذا سارت الأمور، حتى عدت ثانية إلى مدينتي السابقة، خالي الذهن من أي أفكار، لكن نجحت في استعادة معنويتي السابقة، وبدأت ممارسة عملي بحيوية كبيرة".

والمهوم الذي يتحدث عنها رئيس الوزراء السابق يمر وا هي، هو موقع حقيقية. فرئيس الوزراء يشعر دائما وأبدا أنه مجرد موظف اختاره الناخبون، بعد أن منحوه ثقتهم. وعليه أن يكون فعلا لهذه الثقة. كيف لا، ووسائل أعلام بلده تترصد كل خطوة يخطوها، وتنقض عند كل كلمة يتفوه بها، خصوصا عندما تتعرض البلاد لأي مشكلة عويصة تتطلب حلا عاجلا؟

يقول لورن فابيوس الذي كان قد واجه أزمة الرهائن الفرنسيين في لبنان، أثناء توليه لرئاسة الوزراء في منتصف الثمانينيات. "كانت قضية الرهائن من القضايا اللحة التي كان يتوجب على إيجاد حل لها. وكانت محطات التلفزة الفرنسية لاتمل ولا تكل، صباحا ومساء، من إثارة تلك المشكلة الرهيبة، وتردد القول نفسه: الرهائن لم يطلق سراحهم بعد. ماذا كان على أن أفعل كي أطمئن ناس أن الحكومة التي ترأسها غير غافلة عن هذه القضية، وأنها تتابع الموضوع عن كثب؟ كانت قضية الرهائن تنقض مضجعي، إذ كنت سأل نفسي: كيف سأواجه أناس وماذا أقول لهم، لو أن وسائل الأعلام أوردت، وأنا داخل اجتماع وزاري، موت أحد الرهائن؟ ورغم أن فترة بقائي في رئاسة الوزارة مرت بهدوء نسبي، فالمعيش لم تكن سنة جدا، ولم تشهد فرنسا أزمة اجتماعية حادة، لكن الشاكل ظلت تحاصرني حتى وأنا خارج لحكم، بسبب القضية لدم اللوث، التي حملت مسؤوليتها" و"القضية لدم اللوث) هو الحدث من فضائح عامة كثيرة حدثت، وربما ستحدث، في فرنسا، مثل قضايا الفساد الإداري، والتنصت التلفوني من قبل أجهزة للمخابرات على شخصيات سياسية محددة، وتمويل احزاب سياسية بطريقة غير مشروعة، وتهامات باستلام عمولات من أطراف أجنبية، واستغلال النفوذ للحصول على مكاسب شخصية ... الخ. ويا ويل الذي تجتمع مساعيهم هذه، مرة أو مرتين، أو ثلاثا، لكنها لا تنجح على الدوام. ولهذا السبب فان جميع رؤساء الوزراء السابقين لدين تحدثوا عن تجاربهم السلبية، وصفوا الصحافة الفرنسية بأنها مرعبة، تترصد خطواتهم وتحصي أنفاسهم، عدوانية، كارثية، وفجة وتتوقف عند صغائر الأمور".

لكن لعزاء الوحيد الذي يتعزى به رؤساء وزراء فرنسا هو، أن الصحافة الفرنسية تظل، رغم قسوتها المفرطة، أرحم بكثير من الصحافة البريطانية والألمانية، وهي تتمنى لأداء زملائها ... في هذه البلدان.

بشكل عام سوى التأسيس الواقعي لفكرة

العقلاني في مشروع بناء الدولة الحديثة في ظروف العراق الملموسة وخصوصيته الذاتية. وذلك لأننا نقف أمام تركة هائلة من الخراب المادي والمعنوي لفكرة الدولة الشرعية وفكرة المؤسسات الضرورية لأنابة فعلها المستقل. فمن الناحية الواقعية لم يكن الضعف البنيوي في هذا البدان سوى النتيجة الحتمية للخلل التاريخي في الأوزان الداخلية للدولة العراقية العاصرة. وهو خلل ميز مكوناتها الأساسية المتعلقة بفصل السلطات والدستور الثابت وسيادة القانون والنظام الديمقراطي واستقلالية المجتمع المدني وتحكمه بإدارة شؤون الدولة. وهو خلل نفعه لصعود الراديكالي للقوى لهاشمية إلى الحضيض.

بينما يفترض التأسيس العقلاني لهذه الأوزان تحقيق فكرة الاعتدال بوصفها منظومة في جميع مكونات الدولة العصرية في العراق. إذ ليست فكرة الأوزان في الواقع سوى فكرة الاعتدال. وبالتالي، فإن البديل الواقعي والعقلاني لهذا التاريخ يفترض إرساء منظومة بديلة جديدة هي منظومة الاعتدال الديناميكي، أي منظومة الأوزان الداخلية. وهي منظومة ينبغي تأسيسها استنادا إلى ظروف العراق الحالية وخصوصيته الذاتية.

إن الخصوصية الذاتية للعراق بهذا الصدد تقوم في كونه منظومة تاريخية ثقافية سياسية وجدت تعبيرها التجانس في الهوية العراقية بوصفها هوية ثقافية وليست تجمع أعراق، أي انها هوية ثقافية وليست عرقية أو طائفية. وهي هوية تحتوي من حيث الجوهر على النماذج التجانسة لفكرة الاعتدال، أي لأوزانه الداخلية. فهي الإطار الذي يضمن للعراق إمكانية العمل لوحد تطلاقا من أن الأبعاد المتنوعة فيه لا ينبغي أن تتعارض مع فكرة الهوية العراقية. ومن ثم فإن كل الخلافات الممكنة فيه ينبغي أن تخدم ديناميكية تكامله الداخلي من اجل تجاوز الخلل البنيوي المشار إليه في تاريخ بناء الدولة العراقية الحديثة.

فقد كونت هذه الأوزان العراق، ومن ثم فهي قدره ومقداره في الوجود التاريخي. أما الإخلال بها فانه يؤدي بالضرورة إلى الخراب والانتثار. وفيما يتعلق بفكرة الدولة العصرية البديلة، فهو البدان الذي لا بديل فيه لغير الدولة الشرعية. انها الخيار الأكبر والسار الأوسع لتنوع الاحتمالات الواقعية والعقلانية للبناء الدولتي. إذ ليست الدولة الشرعية للبديلة كيانا جاهزا أو نموذجا معدا مسبقا للبناء، بل فكرة ينبغي أن تحتوي على حقيقة الدولة وشرعيتها الدائمة.

وهي فكرة تفترض في ظروف العراق الحالية تأسيس منظومة على ثلاثة مبادئ ملزمة. الأول منها هو ضرورة تمثل الدولة لتاريخها الكلي، والثاني هو ضرورة تجسيد حقائق تاريخها الكلي، والثالث هو تكاملها التلقائي من وحدة أوزانها الضرورية.

والتصور بشمل التاريخ الكلي للدولة في العراق، هو تمثل فكرتين أساسيتين فيه. الأولى، انه تاريخ واحد وموحد، والثانية انه تاريخ أقوامه وشعوبه جميعا. ومن هاتين الفكرتين ينبغي صياغة لبدأ العام لتمثل بضرورة تحويل تمثل التاريخ الكلي للدولة الى عنصر جوهري في تربية فكرة دولة لشرعية وتاريخها لحقيقي في الوعي الاجتماعي والوطني والقومي.

والتصور بضرورة تجسيد الدولة لحقائق تاريخها الكلي في العراق، هو تجسيد خمس حقائق كبرى فيه. الأولى، هي حقيقة الوحدة التي لا تقبل التجزئة في تاريخه. والثانية، أن العراق وحدة لا تقبل التجزئة الثقافية والجغرافية (بوصفه بلاد الرافدين). والثالثة، إن الهوية العراقية هي هوية تاريخية ثقافية وليست عرقية أو طائفية. والرابعة، إن مضمون هويته الوطنية هو توليف لمكوناته الرافدية والعربية والإسلامية. والخامسة، إن العراق هو مسرح وجود وعيش الأقوام، ومن ثم فان الانتشار لجغرافي على أراضيه من جانب أي كان هو مجرد تمثيل لدور جزئي على أراضيه. ومن هذه لحقائق لخمس ينبغي صياغة لبدأ العام الثاني، بأن قيمة الدور الذي تلعبه هذه الثوة أو تلك فيه، تتوقف على مدى قدرته على ستوليه ما أسميته بتمثل التاريخ الكلي للعراق وتجسيد حقائقه الكلية في عملية البناء الذاتي للدولة شرعية العصرية.

أما التكامل التلقائي للدولة الشرعية العراقية من وحدة أوزانها الداخلية، فيفترض تحقيق ثمان مرتكزات عامة وهي:

+ان تكون حركة لبناء تلقائية لبدأ والغاية.

+ان يكون منطلقها ومستندها في التخطيط والرؤية حقائق الهوية الوطنية العراقية (الاستعراقي).

+ان يجري بناء الدولة على أساس الهوية الثقافية القومية وليس الهوية العرقية.

+ان الدولة البديلة هي الدولة الشرعية.

+ان الدولة التي تبني مرتكزتها الثانية والروحية حسب قواعد القانون ومتطلباته.

+ان هذه المرتكزات هي الصيغة العملية والمرحلية لتحقيقة الأوزان الداخلية. وهي ثمان تتضمن تواتر السلطة والمجتمع، وتوازن الحرية والنظام، وتوازن الاقتصاد والعلم، وتوازن التربية والتعليم، وتوازن الثقافة والإبداع، وتوازن الصحة والرياضة، وتوازن التقاليد والمعاصرة، وتوازن الوطني والقومي والعالمي.

+ان هذه الأوزان العملية ثابتة في أبعادها الاستراتيجية.

+ان هذه الأوزان العملية متغيرة في أبعادها المرحلية من حيث الأولية والتقدم في مكوناتها.

+ان هذه الأوزان منظومة مترابطة ومتكاملة.

بعبهم الصحافة وأمنيتهم أن يحل الليل سريعا ليناموا بهدوء:
سبعة من رؤساء وزراء فرنسا السابقين يتحدثون عن تجاربهم في الحكم

"لو عدت، الآن، لعشر سنوات خلت، وعرض علي من جديد أن أكون رئيسة وزراء فرنسا، لرفضت بشكل قاطع قبول هذا المنصب، كانت تجربتي السابقة، كرئيسة وزراء، تجربة مرة، وكان علي، أصلا، أن أرفض قبول المنصب حالما عرضه علي، آنذاك، الرئيس فرانسوا ميتران.

الحق أقول، أن وظيفة رئيس وزراء هي، وظيفة شاقة للغاية، حتى أن المرء عندما يصبح رئيس وزراء في فرنسا، فإن أقصى سعادة يتمناها هي، أن يحل الليل سريعا، ليخلد إلى النوم، وينسى متاعب يومه.

حسين كركوش / باريس

لقد "بهذلتني" الصحافة بما فيه الكفاية، عندما كنت في رئاسة الوزراء. كان الصحافيون يتفننون ويتعلقون على توجيه الإهانات ضدي، حتى بدون أي سبب يوجب ذلك. مرة لتهرونني كقنطلة شبقة فتحة تركض وراء الفحول، وثانية لتحدثوا عن ملابسي الداخلية، وثالثة لتدعوني إلى واحد من البرامج التلفزيونية، كبهلة يضحكون عليها، وربعة غمزوا من الثنائي كعشيقة للرئيس ميتران. وفي أحدى المرات أتيح خير من للنياع مفادة في ما حضر حفلة لعرض الأزياء وأن الشؤوع التي سألتها سمت كلها أمام مرور السيارات، ولم يكن للخير أي صحة. لكن الكيل طفح عندما تظاهر، في أحدى المرات عندما كنت وقتها وزيرة للزراعة، المزارعون الفرنسيون ضدي وطفاوا في الشوارع، وهم يرفعون لافتات كتبوا عليها: "قت تصلحين للفرش في الليل، وليس للمناصب الحكومية. لقد كانت تجربة قاسية تلك التي خضتها في رئاسة الوزراء حتى أطفالي وزوجي طالهم الأذى. ورغم مرور عشر سنوات على تركي لمنصب رئيسة الوزراء فإن ما من أحد تعذر لي، حتى الآن، عن ما سببه علي لعائلتي من أذى".

هكذا تحدثت، بمرارة، إديث كريسون، رئيسة وزراء فرنسا السابقة التي كان قد اختارها لهذا المنصب رئيس الجمهورية السابق، فرانسوا ميتران، في الخامس عشر من أيار عام 1991، لتصبح بذلك أول امرأة فرنسية تحتل هذا المنصب، ولكن لتتركه بعد فترة قصيرة جدا، أي في الثاني من نيسان عام 1992.

وأديث كريسون هي واحدة، مع ستة رؤساء وزراء فرنسيين سابقين، تحدثوا عن تجاربهم السابقة، إلى صحيفة لوموند (الفرنسية الواسعة الانتشار، التي نشرت أحاديثهم في عدد صادر يوم السبت السابع من آذار الجاري، وجولة هم، بير مسمير الذي ترأس الوزارة في 7 تموز 1973 وحتى 27 أيار 1974، وريمون بار الذي أصبح رئيسا للوزراء في 25 آب عام 1976 وحتى 10 أيار عام 1981، أي بعد هزيمة الرئيس الأجري جيسكار ديستان من قبل الاشتراكي ميتران، وبير مروا الذي اختاره ميتران لرئاسة الوزارة في 21 أيار عام 1981، ولورنت فابيوس الذي أصبح رئيسا للوزراء في 17 تموز عام 1984 وحتى 20 آذار عام 1986، وميشيل روكارد الذي اختير لهذا المنصب في 10 أيار 1988 وحتى 15 أيار 1991، وادورد بلادور الذي احتل منصب رئيس الوزراء في 30 أيار 1993 وحتى 17 أيار 1995.

وإذا كانت رئيسة الوزراء السابقة، اديث كريسون، قد تحملت أكثر من زملائها الآخرين، فإن هذا لا يعني أن رؤساء الوزراء الآخرين قد خلوا أيام الكسولة أو هادئة أثناء توليهم لمناصبهم. فرئاسة الوزراء كغيرها من عمل من شغلها، ولعل خير من أعطى تعريفا للوظيفة رئيس الوزراء هو، رئيس الوزراء الفرنسي الحالي، جان بير رفران، عندما وصف مقر رئاسة الوزارة في فرنسا بأنه "حاسلة ضخمة تهرس كل من يجد نفسه في داخلها". وهذا وصف لم يرفضه أي من رؤساء الوزارات السابقين الذين تحدثوا للصحيفة عن تجاربهم السابقة.

إن ما يتم هرسه في مقر رئاسة الوزراء الفرنسية، ليست فقط الأجساد، حيث تصبح الأغفاة لسريعة حلما صعب المنال، وسط زحمة العمل وزحام جدول الأعمال والسكوت واللامبالاة بسبب الضغوط والاقتصادية والاجتماعية من كاهل العائلات التي تكبت في الظاهر لجماعية على امتداد العراق؟ متى نعد دراسة بأسماء هؤلاء الظلاميين لنصرف لعائلاتهم رواتب تقاعدية من جراء الظلم الذي تعرضوا إليه؟ متى ننصف أرملة العراقية الرائعة التي صبرت على موت زوجها وأخيها وأبيها وشقيقها وقامت بكل الأعمال لتديم حياة عائلتها، ومتى نحفظ للمتقاعد حقه والموظف حقه؟ ومتى نخلص بيتنا من ما أصابها من أثار مرعبة؟ هل تعلم استبدادي أصبح حلم لجميع حلما أخضر بعراق جميل يزهو وأخذه بالخير والبركة التي ينعم بها كهبة من الله، فصار العراقي في الدنمارك يريد العراق لشبه بالدنمارك، والذي في ألمانيا يريده أخضر منها والذي في كندا يريد رعاية للمواطن والتقاعد والإتقان من الشعب لنفسه، أما المواطن العراقي المتواجد داخل الوطن فهو كما يقول المثل العامي لحكيم: (بالع التخة بسليها). لقد ظل يحلم ويحلم ليجد نفسه ثارة بين حقيقة جديدة تؤدي به إلى خير جديد وثارة يصطدم بالانفلات الأمني والجرائم المنظمة والتي السياسية الداخلية والخارجية الدينية منها وغير الدينية وهي تتصارع ثارة في شوارع بغداد وأخرى على أرض النجف وكربلاء الطاهرتين والأندري منى تتدر لقوى العراقية الداخلية خطورة الوضع والهجمة التي تريدان تطبيع بالتجربة الجديدة وتحيلها إلى خراب وركام.

متى نلتفت هذه القوى إلى لحاجة الفعلية للعائلة العراقية لحالة بالأمن والعمل والأمان؟ إلى متى يعيش العراقي حاملا السلاح؟ لبعد حروب وحصار ومجاعة ونل لكثر من ثلاثين عاما، هل من العقول أن ندعو العراقيين للموت من أجرة أخرى؟ متى يحصل لطفل العراقي على حقه بمدرسة جميلة نظيفة ووجبة غذائية كريمة وحافلة مدرسية وكومبيوتر ودراجة ومدرسيم ومعمل للتجارب المختبرية وملعب رياضي وووووووو؟ متى نخلص الأجيال القادمة من العقد التي زرعها نظام مجرم بجمهورية مرعبة جعلت الكثير من العراقيين يعانون من عقدة الخوف

دعوة إلى تشكيل جيوش من نوع آخر

الدكتور أكرم الحمداني

إذا كانت بعض الجهات تسعى لفرض مكانتها دون الرجوع إلى صندوق الانتخابات المنتظر والاحتكام إليه كحالة دائمة من حالات الديمقراطية الجديدة وتقاليدها في العراق الجديد، وتسعى من خلال فرض الرأي، أما بقوة السلاح أو بتشكيل جيوش بمختلف الأسماء، وما أسهل اختيار الأسماء، محاولين الانفراد بالساحة السياسية ورغبة بالتهام الشارع العراقي كاملا وهو ما حاوله سابقا حزب البعث المشؤوم في جيش القدس المزعوم المكون من سبعة ملايين مقاتل (فر جميعهم في وقت لجد)!!!

فبعد لتوغل المذل لنظام استبدادي أصبح حلم لجميع حلما أخضر بعراق جميل يزهو وأخذه بالخير والبركة التي ينعم بها كهبة من الله، فصار العراقي في الدنمارك يريد العراق لشبه بالدنمارك، والذي في ألمانيا يريده أخضر منها والذي في كندا يريد رعاية للمواطن والتقاعد والإتقان من الشعب لنفسه، أما المواطن العراقي المتواجد داخل الوطن فهو كما يقول المثل العامي لحكيم: (بالع التخة بسليها). لقد ظل يحلم ويحلم ليجد نفسه ثارة بين حقيقة جديدة تؤدي به إلى خير جديد وثارة يصطدم بالانفلات الأمني والجرائم المنظمة والتي السياسية الداخلية والخارجية الدينية منها وغير الدينية وهي تتصارع ثارة في شوارع بغداد وأخرى على أرض النجف وكربلاء الطاهرتين والأندري منى تتدر لقوى العراقية الداخلية خطورة الوضع والهجمة التي تريدان تطبيع بالتجربة الجديدة وتحيلها إلى خراب وركام.

7. جيش تنظيف المدارس والمعامل.

8. جيش تنظيف الملاعب العراقية.

9. جيش الحصاد لمساعدة السلاح لبعد حروب وحصار ومجاعة ونل لكثر من ثلاثين عاما، هل من العقول أن ندعو العراقيين للموت من أجرة أخرى؟ متى يحصل لطفل العراقي على حقه بمدرسة جميلة نظيفة ووجبة غذائية كريمة وحافلة مدرسية وكومبيوتر ودراجة ومدرسيم ومعمل للتجارب المختبرية وملعب رياضي وووووووو؟ متى نخلص الأجيال القادمة من العقد التي زرعها نظام مجرم بجمهورية مرعبة جعلت الكثير من العراقيين يعانون من عقدة الخوف

10. جيش الإعمار لمساعدة السلاح لبعد حروب وحصار ومجاعة ونل لكثر من ثلاثين عاما، هل من العقول أن ندعو العراقيين للموت من أجرة أخرى؟ متى نخلص الأجيال القادمة من العقد التي زرعها نظام مجرم بجمهورية مرعبة جعلت الكثير من العراقيين يعانون من عقدة الخوف